مسؤولية المجتمع الدولي أمام الحرب الدائرة في اليمن (دراسة تحليلية نقدية)

طارق أحمد عبادي
كلية الحقوق / جامعة عدن

الملخص

اشتدت وتيرة الأزمة اليمنية في الوقت الراهن مما أدى إلى إشعال حربًا أهلية وصلت نيرانها الى خارج حدود دول الجوار، وتم التوضيح باستفاضة بشأن الأسباب المؤدية إلى هذا الانهيار الشديد للدولة اليمنية، فجميع الجوانب الحياتية السابقة فاقمت الأزمة فيما بعد، كما كان للأطراف الدولية الخارجية يد طولى في تحويل اليمن إلى مسرح ميداني لتصفية الحسابات فيما بينها، مما تبين أن حقيقة الصراع الكائن في اليمن ما هو إلا حرب بالوكالة بامتياز، وكل طرف في النزاع يُدعم من جهات دولية معروفة._وللأسف الشديد فإن مجلس الأمن كان متابعًا لجميع مراحل تفاقم الأزمة اليمنية، وقام بإصدار العديد من البيانات والتوصيات والقرارات الدولية الصادرة تحت الفصل السابع الملزمة للتنفيذ المباشر، وفوق ذلك لم يُر أي حل ينهي نزيف الحرب أو يعيد السلم والاستقرار لربوع اليمن، فمجلس الأمن يعجز على تنفيذ قراراته الملزمة؛ بسبب عدم توافق الدول الكبرى على إنهاء الحرب في اليمن. فالحل لا يكون إلا يمنيًا خالصًا؛ أي بتوافق الأطراف المتنازعة، ولا يُنتظر لحل الأزمة اليمنية أن يؤتى لها بطبخة جاهزة من مجلس الأمن بسبب شلله التام وتحريكه كدمى من الدول الكبرى، كما نأمل من دول المنطقة العربية الإسهام الجادةَ في إنهاء الأزمة اليمنية بسبب تأثير الأزمة اليمنية في مصالح دول المنطقة العربية المجاورة.

الكلمات المفتاحية: (المجتمع الدولي، والحرب الدائرة في اليمن).

Abstract

The Yemeni crisis has been intensified in the current period and led to a civil war that reached its fire outside the borders of neighboring countries. A full explanation about the reasons leading to the severe collapse of the Yemeni state is done: all previous aspects of life have exacerbated the crisis later on; an outside conspiracy hands the current complex situation and turn Yemen into a theater for reckonings. It is clear that the object of the conflict in Yemen is nothing but a proxy war par excellence، and each party is fully supported from well-known international agents Unfortunately، the Security Council had an eye open for the current Yemeni crisis، and issued several international resolutions under Chapter VII which bind for direct implementation; however، we did not trace any solution to end the bleeding war or restore peace and stability throughout Yemen. The Security Council is unable to implement binding decisions due to lack of consensus of major powers to end the war. The pure solution can only emerge from within Yemen itself، i.e. the conflicting parties. The Security Council is not expected to resolve the crisis because of its inability; the Security Councilis but a doll played by major powers. We hope the Arab countries will awake up and contribute seriously to end the crisis or the impact will reach their interests.

Key words: (The international community, the war in Yemen).

مقدمة الدراسة:

إن الحديث عن الأزمة اليمنية الراهنة وما يرافقها من اعتبارات سياسية ذات بعد إقليمي ودولي، ليس بالأمر السهل؛ بسبب ما يحمله الملف اليمني من تعقيدات داخلية وخارجية، فالقوى الداخلية يصعب توافقها على حلٍّ سياسي مرضٍ للجميع، وكما يصعب تقارب مصالح ووجهات نظر الأطراف الخارجية الداخلة بالصراع اليمني، ودور مجلس الأمن السلبي خير دليل على صعوبة المشهد اليمني.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إعطاء لمحة تاريخية عن دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين عمومًا، وبعدها يتم الانتقال مباشرة الى أسباب معضلة الأزمة اليمنية مركزين على أهم العوامل والمسببات التي تضافرت وشكلت هذه الأزمة التي من خلالها ولدت حربًا ما زالت نيرانها مشتعلة إلى الآن، بل توسعت إلى دول الجوار، سائلين الله عز وجل التوفيق في ذلك. ويهدف الباحث أيضًا من هذه الدراسة إلى تقديم توصيات مفيدة لمعالجة القصور الذي صاحب موضوع الدراسة.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

من خلال هذه الدراسة تبرز الإشكاليات الرئيسة المرافقة للأزمة اليمنية، والتي ما زال الغموض يكتنفها، أهمها حقيقة الإرهاب الكائن باليمن، ما منابعه ومن يقف وراءه؟ ولماذا ازداد انتشاره في الفترة الأخيرة؟ والإشكالية الأخرى لماذا اليمن يعد مسرحاً للصراعات الإقليمية والدولية؟ ومن هذه التساؤلات نحلل حقيقة الصراع الدائر في اليمن ومن المستفيد من إشعاله ومن هي الأطراف الداخلة فيه، والإشكالية الأخيرة تتجلى في ماهية مشروع التقسيم الطائفي في اليمن وما خطورته على المجتمع اليمني ودول الجوار، ومن يقف خلف هذا المشروع الخطير، كل هذه الإشكاليات نطرحها للنقاش والتحليل الموضوعي محاولين إزالة اللبس والغموض. كما نتطرق إلى مدى نجاح مجلس الأمن في معالجة الأزمة اليمنية وما مدى صواب قراراته وهل استطاع أن ينفذ قراره (2216) الصادر تحت الفصل السابع؟ ما الأسباب الكامنة في عدم تنفيذه إلى الآن؟ وفي الأخير نقدم رؤية للحلول السياسية والقانونية ورسم خارطة الطريق للأزمة اليمنية الراهنة وكيفية إيقاف نزيف الحرب فيها، كما نضع جملة من الرؤى والمعالجات للتنمية الشاملة والمستدامة وحتى يعود اليمن الى وضعه الطبيعي والسليم. وباختصار شديد تتمحور اشكالية الدارسة بشأن ما مدى نجاح مجلس الأمن في حل الأزمة المنية؟ وكيفية إعادة الأمن والاستقرار فيها؟.

منهجية الدراسة:

في هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج التحليلي والوصفي، حتى يُؤتى البحث ثماره بصورة أفضل.

أهمية الدراسة:

إضافة إلى ما عرضناه سابقًا يُعد مسؤولية المجتمع الدولي أمام الحرب الدائرة في اليمن من الدراسات المهمة لما يقتضي ذلك من إبراز دور مجلس الأمن والدول الإقليمية الفاعلة في احتواء الحرب المشتعلة في جميع أرجاء اليمن، بل تجاوز ذلك حدود الدولة اليمنية.

خطة الدراسة:

تتكون الدراسة من مقدمة ومبحثين وخاتمة، نتحدث فيها عن أبرز النتائج والتوصيات التي خلص لها الباحث، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة:

المبحث الأول: أسباب الأزمة اليمنية، وأبرز اشكالياتها.

المبحث الثاني: دور مجلس الأمن في حل الأزمة اليمنية وآفاق خارطة الطريق.

الخاتمة.

المبحث الأول
أسباب الازمة اليمنية وأبرز إشكالياتها

إن ما يحدث حاليًا في اليمن هو نتاج عدة عوامل سلبية، أدت تفاعلاتها الى تفاقم الأزمة اليمنية، إلا أنها أصبحت معضلة يصعب حلها، حتى عجز المجتمع الدولي والمتمثل بمجلس الأمن على استتباب الأمن وحل هذه الأزمة. وفي هذا المبحث نتطرق إلى أسباب الازمة اليمنية، وما هي أبرز إشكالياتها، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: أسباب الأزمة اليمنية.

المطلب الثاني: إشكاليات الواقع اليمني.

المطلب الأول
أسباب الازمة اليمنية

إذا تعمقنا في دراسة الاسباب والمعضلات التي رافقت الأزمة اليمنية، نجدها تتلخص بجوانب عديدة، وهي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتلك العوامل والمسببات أدت إلى الانهيار الأمني في اليمن، ويمكن توضيحها في الآتي:

الفرع الأول: الجانب السياسي للأزمة اليمنية.
الفرع الثاني: الجانب الاقتصادي للأزمة اليمنية.
الفرع الثالث: الجانب الإجتماعي للأزمة اليمنية.
الفرع الرابع: الجانب الثقافي للأزمة اليمنية.

الفرع الأول
الجانب السياسي

لم يعرف النظام السياسي في اليمن استقرار حقيقيًا في جميع المراحل والعقود الزمنية الماضية، فالاضطراب السياسي كان مرافقًا لجميع مراحل الحُقب السياسية، ويعود السبب في ذلك الى صراع القوى والاطياف السياسية على (سدة الحكم)، وهو السبب الرئيس في أنه لا يوجد نظام سياسي متين يحافظ على هيبة الدولة بين الدول ويحفظ فيها الأمن والاستقرار ومصالح الشعب. ومعلوم أن اليمن قد مر بمراحل صراعات سياسية عديدة ولدت حروب أهلية، فبعد ما نالت البلاد استقلالها سواء من الاستعمار البريطاني جنوبًا، التي تكونت على أثرها دولة الجنوب المسمى (جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية)، وفي شمال اليمن نال حريته من الدولة الإمامية وتأسست دولة سميت (الجمهورية العربية اليمنية)، وظلت اليمن شمالًا جنوبًا، كلاً له نظامه السياسي المستقل عن الآخر والنظامان كلاهما كانا يمران في صراعات داخلية بين القوى والأحزاب السياسية، مما تولدت عن ذلك الصراعات تبعات سلبية على المجتمع بشطريه، وبعدما تم الاتفاق على توحيد اليمن وتكوين وحدة سياسية إندماجية عام 1990م، على الرغم أن هذه الوحدة قد أعترتها الكثير من السلبيات، وفي مقدمتها عدم الاستشارة الشعبية عليها عن طريق الاستفتاء أو عن طريق المصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية، وغيرها من الأمور سنتناولها في موضوع أخر، وعلى الرغم من ذلك فقد بارك المجتمع الدولي لهذه الخطوة، وأصدر مجلس الأمن بذلك قرار يظهر تأييده لتلك الخطوة السياسية (الظاهري، 2004: 75). إلا أن هشاشة النظام السياسي استمر لعدم قيام وحدة تقوم على أسس وطنية حقيقية بين أطياف الشعب القائم دستوره على الديموقراطية وتكافؤ الفرص، وعمد النظام المسيطر على السلطة إلى تهميش قيادات الجنوب وكوادره، مما احتدم الصراع بين الطرفين، حتى تفجرت حرب أهلية عام 1994م، ولكن للأسف كان لمجلس الأمن دوره السلبي في هذا الجانب، حيث لم يتدخل بقوة لإعادة الأمن والاستقرار، فأصدر قراره في 1/يونيو 1994م حين دعا الأطراف إلى عدم استخدام القوة والعودة إلى المفاوضات، وظل متجاهلاً الضحايا الذين سقطوا من المدنيين الابرياء، مع العلم أن مرحلة التسعينات كانت قرارات مجلس الأمن قوية جدًا، ويتم تنفيذها بشكل مباشرة؛ وذلك لسيطرة القطب الواحد علية، وتتجلى الحقيقة بالتوافق التام بين أمريكا والطرف الشمالي اليمني بحكم تقارب أيدولوجياته الفكرية وأنظمته الاقتصادية الرأسمالية بعكس الجنوب الذي كان ينمتي الى الفكر الاشتراكي؛ لذا كان مجلس الأمن دوره السلبي وكان متعاطفًا مع الطرف القوي والمؤيد من قبل الولايات المتحدة الأميركة لذا انتهت الحرب باجتياح الجنوب والسيطرة عليه فعليًا، وشكلت حكومة مركزية في العاصمة اليمنية صنعاء لها مطلق الصلاحيات وعمد النظام السياسي على تهميش أبناء الجنوب وحرمانه من الفرص المتكافئة مع الطرف الحاكم، مع العلم أن ثروات اليمن معظمها نابعة من الجنوب. والأحداث الأخيرة تأكد فشل النخب الحاكمة في الحفاظ على وحدة الدولة وترسيخ مفهوم التعددية السياسية وسيادة القانون وتحقيق المواطنة المتساوية (فريدر، 2010)، مما أدى الى تدهور الأوضاع الاقتصادية وبدأت دعاوى الإصلاح تلوح في الآفاق، ويعلو صوتها وبدأ الشعب اليمني يستجيب لتلك الدعاوى ويتفاعل معها ويخرج الى الشارع لتعبير عن المعانة التي يعانيها من الاوضاع الصعبة، الى أن جاء الربيع العربي عام2011م، وكانت اليمن متهيئة لذلك، وفعلاً تفاعلت الاصوات فيها في إسقاط النظام السياسي لما رأت في عدم جديته في الاصلاح والقضاء على الفساد، ولكن لم تصغ الجهات الحاكمة لمطالب الشعب، ولشدة تمسكها بالسلطة أدخلت اليمن بدوامة الصراع السياسي أدى الى تدهور الاوضاع الى أسواء مراحله حتى بعد قبول المبادرة الخليجية كحل سياسي، يرضي الجميع ظلت الأوضاع تسير نحو نفق مظلم أوصلت اليمن

الى حرب طاحنة الكل فيها خسران. وإجمالًا فالوضع السياسي في اليمن بلغ أسوأ مراحله في الوقت الراهن حتى استعصى الأمر على مجلس الأمن معالجته، وهذا ما سنوضحه فيما بعد.

الفرع الثاني
الجانب الاقتصادي

قبل الحديث عن تدهور الأوضاع الاقتصادية في اليمن بسبب الأزمة الأخيرة، نود مناقشة جزئية مهمة، وهي هل اليمن يمتلك ثروات غنية أم أنه بلد فقير معدوم الموارد الاقتصادية؟ أكدت الدراسات الاحصائية أن اليمن يمتلك من الثروات الطبيعية والصناعية ومن الأيادي العاملة ما تمكنه من جعل اقتصاده كافيًا لاحتياجات الدولة، فالمشكلة لا تكمن في عدم توافر الثروات وإنما تكمن في عدم الاستغلال وحرمان الشعب من خيراتها (فريدر، 2010)، وهذا منعكس تمامًا على ضعف إدارة الدولة لمواردها الاقتصادية وبتزايد تلك المشكلات الرئيسة سبب إنهيارًا كبيرًا في الجانب الاقتصادي، وهي المعضلة الحقيقية التي تواجه اليمن خصوصًا بعد إندلاع فتيل الحرب الأخيرة، فمن بعدها توقفت جميع المؤسسات الإنتاجية وأهمها المنشأة النفطية والغاز المسال؛ مما سبب شللًا لحركة الاقتصاد والتجارة داخل البلاد وخارجه وكان من أهم نتائج الركود الاقتصادي تعطيل الاستثمار والتجارة العامة والخاصة للرجال الأعمال؛ مما عمل على توليد الاحتكار السلعي وساعد على ارتفاع الاسعار بشكل جنوني، وهذا أرق كثيرًا المواطن البسيط ورافاقه انهيار كبير في العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

طبعًا كل ما تم ذُكر سلفاً هو عوامل داخلية تضافرت، فزادت من تفاقم الأزمات والمعضلات فيها، ونتيجة للصراع القائم وغياب الدولة فكانت الأعوام الأخيرة هي الأسوأ على الاقتصاد اليمني حتى الآن، واستمرار الصراع الحالي يُحمِّل الاقتصاد اليمني المنهك أصلًا أعباء ومشكلات إضافية في كل يوم يمضي، ناهيك عن الدمار الذي يلحق بالبنية الاقتصادية الضعيفة وممتلكات المواطنين، ويُمثِّل عجز الموازنة وضعف إيرادات الدولة مضافًا إليه الانخفاض الكبير في احتياطيات البلد من العملة الأجنبية أهم التحديات للاقتصاد الوطني (الراجحي، 2016: 99).

الفرع الثالث
الجانب الاجتماعي

أدت التركيبية الاجتماعية المعقدة في اليمن إلى زيادة من تفاقم الأزمة اليمنية، وزاد من معضلة الأمن فيها، وأن المشكلات الاقتصادية والأمنية وأيضًا السياسية ماهي إلا نتائج طبيعية لما يعانيه المجتمع اليمني من مشكلات اجتماعية كثيرة تمكنت من إحباط أي محاولة لبناء دولة مدنية (بن حبتور، 2010). فاليمن هو مجتمع قبلي شديد التمسك بعادته القبيلة وخصوصًا في شمال البلاد، أما في الجنوب فتأثير القبيلة ضئيل مقارنة بما يحدث في المناطق الشمالية من خصوصية قبلية، فقد كانت في الجنوب اليمن دولة ذات مؤسسات لها هيبتها بين أفراد المجتمع الجنوبي قبل توحيد اليمن شمالاً وجنوباً، وأما في الشمال فالوضع يختلف كثيرًا فتأثير سيطرة شيخ القبيلة في أفرادها قوي جداً بل له تأثير أقوى من الدولة (Yemen Divided)، فالهيمنة القبيلة هي العائق الرئيسي لتكوين الدولة المدنية القائمة على سيادة القانون التي تحكمها الاعتبارات الموضوعية وليس الاعتبارات الشخصية، كما هو كائن حاليًا، فالمجتمع اليمني مازالت العقلية القبيلة للأسف هي المسيطرة عليها، فشيخ القبيلة له تأثير حيوي على أفراد قبيلته أكثر من وجود هيبة الدولة، والسبب في ذلك يعود الى قوة تلاحم أفراد القبيلة وولائهم القوي المقدم على حساب الدولة الوطنية، ولهذا على ممر العقود نجد أن النظام السياسي في اليمن كان يُهادن ويجامل القبيلة، ولا يدخل معها في صدام مباشر؛ لما تمتلكه من قوة وعتاد عسكري وهذا السبب الرئيس في أنه لا توجد جيش وطني يكون ولاؤه للدولة وليس للقبيلة، وهذا ما يُشاهد فعليًا في الحرب القائمة ضد الحوثي وأعوانه، فيقسم الجيش الوطني الى أطياف عديدة قبلية يُقاتل بعضها بعضًا، فأكبر معضلة تواجه اليمن هو عدم بناء جيش يقوم على أسس وطنية يدافع عن الدولة وليس عن قبيلة بعينها.

الجانب الثقافي

إن ثقافة الشعوب تنعكس تماماً على مدى التحضر والرقُي المجتمعي، وللأسف الشديد نجد الشعب اليمني ينقصه الجانب النوعي من الثقافة عمومًا و جانب الثقافة السياسية خصوصًا، فمازالت الأمية السياسية تسيطر علية بنسبة كبيرة جدًا على معظم الشرائح المجتمعية، فمفاهيم العصر الحديث من الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان

وغيرها من المفاهيم العصرية مازالت نسبة انتشارها ووعيها ضئيل جدًا في اليمن، ويتم التعامل مع تلك المفاهيم بطريقة سطحية بل ونفعية من الأحزاب السياسية، فيتم استغلال جهل الشعوب لتحقيق أطماع شخصية، فمازال مستوى وعي الأفراد بمفاهيم الديمقراطية في أدنى مستوياته، ولهذا لا توجد انتخابات حرة ولا نزيهة ولا يستطيع المواطن العادي ممارسة حقوقه السياسية بشفافية، والسبب في ذلك غياب الوعي السياسي والثقافي. فانخفاض مستوى ثقافة المواطن اليمني زاد من تفاقم الأزمة اليمنية في جميع الجوانب، فالإنسان عدو ما جهل، فعوائق الثقافة كثيرة منها التمسك بالعادات التقليدية القبيلة، والأعراف القبلية مسيطرة على المجتمع اليمني، فمسألة الثأر القبلي مازالت موجودة، كما أن الولاء المناطقي له تأثير سلبي في بناء الدولة المدنية الحديثة واستمرار وجود هذا الفكر الضيق يعيق من إنتشار أفكار التحضر والتمدن لدى المواطنين بالعموم، وحتى النخبة المجتمعية والمتعلمة تواجه صعوبة في نشر الثقافة المدنية بسبب ذلك (sarah, Yemen).

المطلب الثاني
اشكاليات الواقع اليمن

هناك عدة اشـــكاليات حاضـــرة في الواقع اليمني، وهي ســـبب الأزمة الراهنة في اليمن من وجهة نظرنا، ونعرضها على وفق الآتي:

الفرع الأول: فزاعة الإرهاب وحقيقته في اليمن.

الفرع الثاني: الحرب في اليمن حرب بالوكالة.

الفرع الثالث: مشروع التقسيم الطائفي في اليمن.

الفرع الأول
فزاعة الإرهاب وحقيقته في اليمن

إن من أكبر المشكلات المعاصرة التي واجهت اليمن هي كثرة العمليات الإرهابية، وأصحبت اليمن في المرحلة الأخيرة تربة خصبة للتنظيمات الإرهابية والجماعات الدينية المتطرفة. إن محاولات إقامة الولاية الإسلامية في اليمن ليست بفكرة جديدة، فقد اتخذ التنظيم التابع للقاعدة خطوات جادة باتجاه تحقيق هذا الهدف في المرحلة التي تلت الثورة اليمنية في 2011م، معلناً تسمية مدينة جعار محافظة أبين إمارة إسلامية (الرياشي، 2016: 65)، الذي ساعد على ترعرع الإرهاب هي القوى السياسية الحاكمة في البلاد وبدعم من أطراف خارجية لها غرضها السياسي والنفعي من وجود العمليات الإرهابية في الجزيرة العربية، وبالأخص في اليمن، فالإرهاب في حقيقته صناعة القوى السياسية المتضارب مصالحها، سواء أكانت الداخلية أو الخارجية، فليس منبع الإرهاب من ثقافة الشعب أو ديانة المجتمع العربي الذي يدين بالإسلام، وخير شاهد على ذلك تاريخ منهج السلام على ثقافة سلوك الشعب اليمني ورُقي تعامله بتعاليم الاسلام المعتدل وغير المائل إلى التشدد أو التطرف، ومما يبرهن ذلك أن العمليات الإرهابية ازدادت وتيرتها عندما بدأ النظام السياسي في التخبط وعدم الاستقرار، هذا ما نود تأكيده وربطه أن الارهاب منبعه التصارع السياسي وغير مستسقى من ثقافة الدين الإسلامي، والأحداث التي وقعت بعد حرب 2015م تؤكد على استغلال تنظيم داعش انشغال الدولة في الحرب ضد الحوثيين وسيطرتهم على حضرموت (الساحل) وأعلنها ولاية تابعة لهم، كان له أبعاد خطيرة لا يقتصر على الداخل اليمني فحسب ولكن على الصعيدين الإقليمي والدولي (الرياشي، 2016: 65)، ولكن بفضل تدخل قوات التحالف العربي تم دحرهم وإعادة السيطرة عليها وعودتها غلى الحكومة الشرعية، يتضح من ذلك أنهم كانوا ورقة سياسية تستخدم لتحقيق أغراض سياسية لمصلحة بعض القوى الداخلية وبدعم من الأطراف الخارجية. فمجلس الأمن أن كانت له نية صادقة في إعادة السلم والأمن ومحاربة الإرهاب عليه أن يبحث عن منابع المغذية للإرهاب في اليمن، وأن يلزم الأطراف السياسية على التوافق السلمي والخروج بتسوية سياسية منصفة للجميع، وبها يعود الأمن والاستقرار ويُحارب الإرهاب ويستطيع القضاء علية.

الفرع الثاني
الحرب في اليمن حربٌ بالوكالة

تُعرف الحروب الوكالة بأنها تلك الحروب الأهلية أو الإقليمية، التي يؤدي كل طرف من أطرافها أو بعضهم دورًا بالوكالة عن غيرها خدمة لمصالحها في منطقة الحرب (العيساوي، 2014: 64). وهذه إشكالية يجب توضيحها بشكل جلي، أن ما يحدث في الوقت الراهن في اليمن لا ينحصر على الصراع الداخلي والظاهر بصورة علنية ومباشرة، بل لهذا الصراع بُعد إقليمي ودولي، وعند التعمق في مسببات الصراع، نجد أن حقيقة النزاع في اليمن ما هو إلا مسرحٌ للصراع الخارجي بين الدول المتعارضة مصالحها الدولية، فالكل على دراية في الخلاف القائم بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية إيران (الشرعة، 2013)، وأن الحوثيين ما هم إلا حركة انبثقت من الفكر الشيعي الاثني عشرية التابع لدولة إيران الفارسية.

وليس ثمة دليل على أن عملية الأرض المحروقة في الساحة اليمنية ما هي إلا صراع بالوكالة بين المملكة العربية السعودية ذات المذهب السنّي وبين إيران ذات المذهب الشيعي (كريستوفر، 2010: 17)، لذا لما سيطرت جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء، قام المتحدث الرسمي لدولة إيران يبارك بتبعية رابع عاصمة عربية تابعة لهم، في حينها أدركت السعودية ودول الخليجي خطورة الموقف، فسعت في دعم السلطة الشرعية في البلاد ساعية من وراء ذلك الحفاظ على أمنها القومي وتأمين حدودها، وخصوصًا لما قامت مليشيات الحوثيين بعمل مناورة عسكرية بالقرب من حدود السعودية، وفي الوقت الراهن تعمل الجماعة الحوثية متفانية للسيطرة على المناطق الحدودية للسعودية، ولهذا اضطرت المملكة العربية السعودية وحلفائها خوض حربًا مباشرة خوفًا من التمدد الشيعي الفارسي في شبه الجزيرة العربية، والقضاء على حركة التمرد الحوثي وتمكين الحكومة الشرعية الموافقة تمامًا لفكرها ومذهبها للجزيرة العربية، وهي تسعى الى ضم اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي لاحتوائه وحتى يكون في مأمن من النفوذ الإيراني. كما يتجلى الصراع في اليمن ليؤخذ بُعد دولي آخر قائم بين الدول الكبرى صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، بسبب عدم توافق مصالحها الدولية على القضية اليمنية فكل له مصالحه الحيوية الخاصة في المنطقة العربية، واليمن لما يحتل من موقع استراتيجي مهمًا وتحكمه في باب المندب، وبسبب تعارض تلك المصالح الدولية بينهم لم يتوصلوا إلى مسوغة اتفاق دولي يدعم قرارات مجلس الأمن الصادرة تحت الفصل السابع والتي أصبحت هزلية ولا تحترم بسبب عدم جدية تلك الدول المتصارعة على مصالحها النفوذية في اليمن. لذا فاليمن أصبحت مسرحًا لتصارع القوى الإقليمية والدولية، وكلًا يحاول فرض قوته وإرادته على حساب مصالح الشعب اليمني، لهذا ظلت الحرب مستمرة ولم تنتهي بعد، ومجلس الأمن أصبح كالعبة دمى تعبث به أصابع القوى المتحكمة في القضايا الدولية لهذا ظل عاجزاً على حل القضية اليمنية، سواء بالطرائق السلمية أو بالحسم العسكري الذي تقوده دول التحالف العربي وبدعم من قرارات صارمة من مجلس الأمن في التدخل العسكري المباشر في اليمن. ومنذ إنشاء مجلس الأمن وهو لم يكن منصفًا وعادلًا في أي قضية عربية وخير شاهد على ذلك القضية الفلسطينية التي لها عقود من الزمان وهي معلقة لم ينصف لها بحلًا عادلًا، أن استمرار الحرب في اليمن يدل على شيخوخة مجلس الأمن وعجزه في إعادة الأمن والاستقرار اليمني، والمنطقة العربية حالياً ملتهبة بالصراعات في جميع أجزائها مثل سوريا وليبيا والعراق وكلها في حقيقتها حروبًا بالوكالة، ومجلس الأمن قراراته عاجزة في إيقاف نزيف الحرب، ولا تساوي الحبر الذي كُتب فيه.

الفرع الثالث
مشروع التقسيم الطائفي في اليمن

إن آفاق الحرب الدائرة في اليمن ما هي إلا جزء من المشروع العالمي الكبير الرامي إلى تقسيم الوطن العربي إلى دويلات متفرقة على أسس طائفية ومناطقية، فمن بعد الربيع العربي بدأ المشروع الصهيوني أمريكي يُنفذ على أرض الواقع والغرض الأولي لذلك المشروع هو تدمير الجيوش العربية التي كانت صمام الأمان للدول الوطنية وحفظها من التشتت الداخلي والأطماع الخارجية، والجيوش العربية في نظر الدول الكبرى تقف حجرة متعثرة لمشاريعهم الخطيرة؛ لذا استطاعوا تحريك الشعوب العربية وإبهارهم بشعارات براقة والتي تمنت الشعوب العربية من تحقيقها على أرض الواقع وكان الشعار اللامع لثورات الربيع العربي (عيش، حرية، عدالة اجتماعية) هذا

الشعار المعبر عن حجم المعاناة التي انطلقت منها الشعوب تلقائياً من وراء تلك الثورات، ولكن للأسف كما يقال وضع السم في الدسم، لم يتحقق من ذلك شيء، فكان كل ما في الأمر أنهم كانوا في حالة سيئة وانتقلوا إلى حالة أسوأ منها، وكانت نتائج ثوراتهم سلبية ونتائجها جاءت لمصلحة مشاريع الغرب التدمرية، واستطاعوا من ذلك تحقيق هدف سامٍ من مشروعهم، هو تحويل الصراع من عربي إسرائيلي إلى صراع عربي خالص، وهذا في حقيقة الأمر أصبح مشاهدًا في أرض الواقع لا يمكن نكرانه، فأصبح الصراع والتناحر بين الطوائف والقبائل في أكثر من منطقة عربية التي كانت في حالة سلام ووائم دائم والتاريخ يشهد لذلك. وللأسف أن اليمن لم يُستبعد من هذا المشروع الخطير فالتحولات الأخيرة في اليمن خلقت أجواء تملؤها الكراهية بين الطوائف المتمثلة بين السنة والشيعة التي لها ألف عام، وهي تعيش في سلام دائم بين أبنائها، إلا أن جاءت الفتنة الطائفية وخلقت البغضاء فيما بينهم، وهذا المشروع للأسف يتم تبنيه من أطراف خارجية قامت بدعمه بجميع أنواع الدعم عسكريًا وماليًا، وكان ممنهجًا له بخطوات مدروسة بعناية فائقة، ومجلس الأمن تصله التقارير في تدخل بعض الدول في الشأن الداخلي لليمن ولم يقم بمحاسبتها، بل اكتفى بالمطالبة اللفظية للكف عن الدعم دون أن يردعها أو يفرض عليها عقوبات في تكرار ذلك الدعم؛ لذا أتسعت دائرة الصراع الطائفي بين أطياف الشعب اليمني، مما أدى إلى ما نحن عليه اليوم شمالًا وجنوبًا.

المبحث الثاني
دور مجلس الأمن في حل الأزمة اليمنية وآفاق خارطة الطريق

على الرغم من سمو ورقي أهداف عصبة الأمم في السابق إلا أنه في حقيقة الأمر لم يكن لها دور بارز وفعال في استقرار وتحقيق الأمن الجماعي، التي ترنو إليه شعوب العالم، وبنظرة ثاقبة لها نجدها كانت مكبلة بعدة قيود أعاقتها عن تحقيق أهدافها، وأغلبها كانت قيودًا سياسة أهمها أن الدول العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية تبنت فكرة إنشاء عصبة الأمم إلا أنها لم تكن عضوًا فيها، وايضًا الانضمام المتأخر للاتحاد السوفيتي عام 1934م (رافت، 1975: 20). ومما أدى أيضًا إلى انهيارها أنه لا توجد قوة تنفيذية رادعة تحفظ هيبة قرارته، فعصبة الأمم المتحدة لم يكن لها قيمة حقيقة على الساحة الدولية، لأن قرارتها الدولية لم تنفذ بشكل المطلوب، وأكبر عائق لهذا القرارات هو اشتراط إجماع الأعضاء فيها، ولهذا كانت العصبة لا تسطع أن تحافظ على السلم والأمن الدوليين، فتولدت عن ذلك الحرب العالمية الثانية التي راح ضحيتها أضعاف خسائر الحرب العالمية الأولى. ولحسن الحظ حتى وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية لم يفقد المجتمع الدولي ثقته بنظام الأمن الجماعي، وتجدد التصميم والعزم منذ بداية السنوات الأولى للحرب على إقامة منظومة جديدة ومتكاملة للأمن الجماعي تتلافى عيوب ونواقص المنظمة القديمة المتمثلة بعصبة الأمم. ولهذا أخذت الدول الكبرى المنتصرة على عاتقها زمام الأمور بغية عدم تكرارها، بالاتفاق على إنشاء منظمة دولية تأخذ على عاتقها حفظ السلم والأمن الدوليين، وقد تحقق ذلك في سان فرانسيسكوا عام 1945م (مصطفى، 1991: 133). وبإقرار ميثاق الأمم المتحدة، وقيام هذه المنظمة على مبادى المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استخدام القوة في حل المنازعات الدولية، إلا أنها تضمنت نصوصًا في ميثاقها افرغت هذه المبادئ من مضمونها وجعلت منها مجرد حروف ميتة تزينت بها نصوص الميثاق (نافعة، 2005)، فبمجرد إنشائها اعتلت الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الإنسانية والأمنية، وأن صانعي الميثاق كانت لهم آمالا كبيرة فيهذه الوثيقة، لكن سرعان ما خيبت هذه الآمال وظهر صراع حاد بين رائدي العالم آنذاك ، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية أدى إلـى تجميد عمل منظمة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، نـظـرًا لاستعمال هاتين الدولتين حقهم في النقض أو ما يسمى بحق (الفيتو) المقتصر استعماله على الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن فقط، وبدأ تصارع القوتين الكبرى في فرض الايدلوجية الخاصة بهم، التي عرفت بالحرب الباردة (سايح، 2004: 65)، وهذا ما أعاق مجلس الأمن عن ممارسة مهامه، وكان استصدار قرار من مجلس الأمن أمرًا في غاية الصعوبة لكثرة استخدام حق النقض من الطرفين المتصارعين. فبعد انتهاء الحرب الباردة ودخول مرحلة أحادية القطبية، تغير مسار نشاط مجلس الأمن من السلبية الى الإيجابية، فكثرت قراراته، بل كان له مغزى سياسي غرضه فرض الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية، فأصبحت أمريكا تستخدم القرار الدولي كورقة سياسية تضفي عليها صبغة الشرعية الدولية لتصرفاتها الفردية. كما أن العقبة الكبرى الذي تواجه مجلس الأمن الدولي لا تقف في استصدار قرار دولي ملزم تحت البند السابع فحسب، بل تتجلى الصعوبة في حيثيات التنفيذ الأمثل الذي يضمن عودة الأمن والاستقرار إلى نصابه، لهذا يجب معرفة الأسلوب الذي يتخذه مجلس

الأمن في تنفيذ قرارته، هل يملك آلية واضحة في التنفيذ أم أنه يسير وراء سياسة الكيل بمكيالين، وما نوع الأليات التي يمتلكها مجلس الأمن في تنفيذ قرارته هل هي كفيلة بذلك، هذا ستتطرق له عبر القرارات التي تختص بمعالجة الأزمة اليمنية.

وتأسيسًا على ما سبق نعرض هذا المبحث في ضوء المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: دور مجلس الأمن في حل الأزمة اليمنية.

المطلب الثاني: محاولة لرسم خارطة الطريق للأزمة اليمنية.

المطلب الأول
دور مجلس الأمن في حل الأزمة اليمني

منذ بداية الأزمة في اليمن و كان مجلس الأمن حاضرًا ومراقبًا للأحداث المتسارعة فيها، وقد أصدر بيانات وقرارات عديدة في بداية الأزمة اليمنية منذ عام 2011م، وتوالت تلك والتوصيات والقرارات لكنها لم تجد نفعًا فكانت الأمور تُفضي إلى التعقيد، وقد تقدم مجلس التعاون الخليجي بمبادرة أسماها (المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية) وافقت الأطراف اليمنية المتنازعة عليها في بداية الأمر، وتم التوقيع عليها وآلات السلطة إلى الحكومة الجديدة وتمت انتخابات رئاسية، وكان مجلس الأمن مراقبًا لذلك بل كان مرحبًا بالمخرج السلمي لليمن من أزمته، ولكن الامور لم يكتب لها النجاح والاستقرار (الجابري، 2016: 4)، فالحكومة الشرعية ما استطاعت ضبط الأمور لأسباب خارجة عن سيطرتها وبدأ الجانب الاقتصادي ينهار، وكان وراء السبب في ذلك أن النظام السابق بما له من أيادٍ خفية عملت على زعزعة الأمور في البلد، وفي حقيقة الأمر قد أصدر مجلس الأمن في هذا الصدد، قرار رقم (2204) بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وقرر فيه المجلس تمديد العقوبة لبعض الرموز السياسية السابقة حتى 26 فبراير 2016م، من تجميد الأصول وحظر السفر التي فرضت بموجب قرار 2140 (2015) للمساعدة في وقف الأزمة في اليمن التي هُددت بها الانتقال السياسي الجاري، ومددت ولاية فريق الخبراء للجنة 2140 إلى 25 مارس 2016، ورغم ذلك لم يجدٍ ردعًا لهم. ومن مضامين الحلول المطروحة في المبادرة الخليجية الدعوة إلى حوار وطني شامل يُدعى فيه جميع الأطياف السياسية لمناقشة القضايا الرئيسية في البلد، وفعلًا تم هذا الحوار وخرجوا بمخرجات أتفق جميع الأطراف عليها، وتم وضع حلول لكل القضايا الرئيسة، وبمجرد الاتفاق على ذلك، سرعان ما نقلبت حركة الحوثين على ما تم التوقيع عليه، وعملت على حصار العاصمة اليمنية (صنعاء)، وتم فعلاً اقتحامها من قبلهم وتم محاصرة رئيس الشرعية المنتخب من قبل الشعب وحكومته وجعلهم تحت الإقامة الجبرية، وفي هذا الصدد أصدر مجلس الأمن قرار رقم (2201) في 15 شباط /فبراير 2015، الذي طالب جماعة الحوثي بسحب مسلحيها من المؤسسات الحكومية، واستنكر استخدام أعمال العنف لتحقيق الأهداف السياسية، وطالبهم بالانخراط في مفاوضات السلام، لكنها لم تمتثل لقرار مجلس الأمن ولم تنسحب، ومما زاد من تفاقم الأزمة موقف ممثل الأمين العام الأمم المتحدة السابق، فكان دوره سلبي تجاه تلك التحديات التي تواجه السلطة الشرعية الدستورية، فحاول شرعنة سلطة الانقلاب وذلك عن طريق اتفاق السلم والشراكة الذي أُلزم الحكومة الشرعية بالتوقيع عليه، إلا أنه فوق ذلك ما التزمت سلطة الانقلاب بتنفيذ أي بند من بنوده، بل واصلت مشروعها الانقلابي والاجندة الخارجية التي تخدم مصالح بعض الدول والساعية للسيطرة على المنطقة العربية. ولما آلت الأمور إلى ذلك أقدم الرئيس وحكومته بتقديم استقالتهم مما جعل تلك القوى الانقلابية في حالة تخبط سياسي وعدم إصباغ الشرعية الدستورية لتصرفاتهم الانقلابية، وبعد هروب السلطة الشرعية إلى مدينة عدن وإعلانها عاصمة سياسية مؤقتة لليمن، واصلت السلطة الانقلابية مشروعها الانقلابي وبدأت بالفعل مهاجمة مدينة عدن، مما أُضطر الرئيس الشرعي إلى الاستعانة بدول الجوار، وفعلًا تم الاستجابة للطلب وتم التدخل الدولي من دول التحالف العربي، وكان سندها القانوني المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة (ميثاق الأمم المتحدة)، وما يهمنا في هذا الصدد كيف تعامل مجلس الأمن عندما ما آلت الأمور إلى حرب طاحنة؟. ولقد عملت دول التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية بالضغط على أعضاء مجلس الأمن بشأن الموافقة على مشروع القرار التي هي من تقدمت به، وفعلاً تم إصدار القرار الاممي تحت الفصل السابع رقم (2216) بعدما تحفظت روسيا بالتصويت علية. وإن ما يُلفت الانتباه على مجلس الأمن تقصيره تجاه اليمن فهو لم يصدر هذا القرار بطريقة تلقائية بحكم أنه المسؤول الأول والمباشر على الإخلال بالسلم والأمن الدوليين وأن عدم جديته هو السبب

الرئيس الى ما آلت إلى الأمور في اليمن من حرب طاحنة، والتي ما زالت مستمرة إلى الآن وراح ضحيتها الكثير من الطرفين المتنازعين، فضلاً عن تجاهله عن الضحايا المدنيين حتى سقط شهداء من النساء والأطفال جراء القصف العشوائي والدمار الهائل في البنى التحتية والمقدرات الاقتصادية للبلاد، كما عملت الحرب على تهجير مئات الأسر من منازلهم جراء سقوط القذائف العشوائية عليهم، وفوق ذلك ظل دور مجلس الأمن غائباً تماماً فقد تجاهل تقارير المنظمات الحقوقية التي قد عملت على تزويد مجلس الأمن والجهات الأخرى بأدق التفاصيل للجرائم الانسانية التي تحدث بحق المدنيين الأبرياء، الذين هم وحدهم من يدفع ضريبة الحرب. ولقد أملت الشعوب العربية بالعموم والشعب اليمني بالخصوص عندما أصدر مجلس الأمن قرارًا ملزمًا تحت الفصل السابع فقد نص القرار نصًا صريحًا على إلزام الحوثيين بالانسحاب الكامل من المدن المسيطرين عليها وتسليم الاسلحة والمعسكرات للسلطة الشرعية، إلا أن، في حقيقية الأمر لم يعطي القرار الصادر. أي أهمية تذكر وأصبح كغيره من القرارات والبيانات السابقة التي لم تحظ بأي احترام من قبل السلطة الانقلابية، والسؤال الذي يهمنا ما سر سكوت مجلس الأمن في عدم تنفيذ قراره الملزم؟ هل هذا يدل على العجز التام لمجلس الأمن في عدم امتلاكه القدرة التنفيذية؟ لقد أصابت شعوب المجتمع الدولي بنكسة حقيقية في ضياع هيبة مجلس الأمن وهو عاجز في تنفيذ قرارته الصادرة تحت الفصل السابع، هذا الفصل الذي تخاف جميع الدول من تحريكه والتلويح به وذلك لما يترتب عليه من اثار وعقوبات دولية، ولكن للأسف سكوت مجلس الأمن على تلك القوى التخريبية وهي تدمر اليمن وتعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة العربية، وكما سقطت هيبة قرارات مجلس الأمن وهو يترجى عبر مبعوثيه من حركة الحوثي للإنصياع للتطبيق القرار، كما أن مسار المفاوضات في جنيف (1-2) لم يخرج بأي نتيجة معهم، وتكرر الشيء نفسه في مفاوضات الكويت التي استمرت لمدة طويلة جدًا للبحث عن آلية لتنفيذ القرار ولكن دون جدى. وإن مجلس الأمن يواجه أزمة حقيقة كبرى تحد من قدرته على تنفيذ قرارته، بسبب عدم تطرق ميثاق الأمم المتحدة في وضع آليات واضحة المعالم للفصل السابع الذي هو محور عمل مجلس الأمن والمميز عن جميع الأجهزة الأخرى، بل جعل الأمر متروكًا للاعتبارات السياسية للدول الكبرى صاحبة العضوية الدائمة تفصل كل قضية دولية على حسب مقاصها ومصالحها السياسية.

المطلب الثاني
محاولة لرسم خارطة الطريق للأزمة اليمنية

إن ملف الأزمة اليمنية حله ليس بالأمر السهل، ولا يُخفى مدى تعقيد الأزمة بحكم تشعب قضاياه، فمن الصعوبة بمكان إيجاد حلاً يضمن إنهاء الأزمة اليمنية بشكل سريع ونهائي، إلا أنه لا يُفقد الأمل في البحث عن المخرج السليم للمعضلة التي يتخبط فيها اليمن عمومًا. وأصبح الأمر ملحًا لإيقاف نزيف الحرب، ولجم نيرانها الملتهبة، وهذا الوضع مؤثر في اليمن ومحيطه، ولهذا فالحل السياسي السلمي أنسب من الحسم العسكري الذي ستكون تكلفته باهظة وضحاياه كثر، وعلى دول الجوار والمنظمات الإقليمية ممارسة الضغط على مجلس الأمن وإلزامه بالعمل بجدية لحل القضية اليمنية، وممارسة الضغط على جميع الأطراف للخروج بحل نهائي يساعد على تجنيب اليمن من ويلات الحرب. وبعدما تحط الحرب أوزارها يجب استئناف الحوار الوطني الشامل والبحث عن الحلول والأليات التنفيذية لكل القضايا الشائكة وفي مقدمتها القضية الجنوبية وحق شعب الجنوب في تقرير مصيره، وإعادة إعداد مسودة الدستور من طرف لجنة مختصة تمثل جميع أطياف المجتمع، والاتفاق على مصوغة ذات بنود والتزامات حول شكل الدولة ومستقبلها ووضع الحلول لأهم المشكلات الرئيسة التي تساعد على استقرار اليمن، كما تخفف العبء على المواطن في مواجهات تدهور الأوضاع الاقتصادية، واعتماد نظام سياسي متفق عليه من جميع الاطراف. كما يجب التطرق إلى ملف العقبات الاقتصادية بالتفصيل ووضع حلول ورؤى لها عن طريق التنمية المستدامة واستراتيجية لاستغلال الموارد الاقتصادية بشكل سليم تعمل على تحسين الطاقة الانتاجية وتحسين دخل الفرد من الناتج القومي، وبتحقيق ذلك سيُشهد تطور حقيقي في المجال الاقتصادي وتحل مشكلات عديدة من أهمها معالجة البطالة التي زادت نسبتها فوق حد الخيال، ويتم فيها جدولة دفع الديوان والقروض الخارجية التي تقع على عاتق الدولة منذ سنيين ماضية، مع العلم أن اليمن من أكثر الدول الفقيرة التي تحصل على هبات ومساعدات مالية سواء من البنك الدولي أو من الدول أو والمنظمات الدولية وفوق هذا لا يُعرف أين تصُرف!!

ومع تحسن الوضع الاقتصادي سيتم إنقاذ العملة المحلية من الانهيار أمام العملات الأجنبية، ففي المرحلة الأخيرة شهد البنك المركزي اليمني تراجعًا كبيرًا في الاحتياطي النقدي المحلي والأجنبي؛ مما تسبب في عجز وصل حتى في دفع الرواتب للموظفين، وبتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة يستطيع النهوض بحال اليمن ويكون متهيئًا للحصول على عضوية مجلس التعاون الخليجي. ويقع على عاتق مجلس الأمن بعد انتهاء من الحرب في اليمن أن يحرك ملف الإعمار من مخالفات دمار الحرب في البنى التحتية والطرق والجسور وأيضًا حتى في الممتلكات الخاصة الأكثر تضررًا وهلاكًا، والمخاطب الرئيس في ذلك هو مجلس التعاون الخليجي بالاهتمام بملف إعادة الإعمار. وأما المشكلات الاجتماعية فيجب تحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع شرائح المجتمع والمساواة في تكافؤ الفرص في الوظائف العامة والقيادية مع عنصر الكفاءة. ويجب على الدولة في فرض هيبتها على القبيلة ومحاربة العادات القبيلة السيئة مثل الثأر والتعصب القبلي، ويجب تقديم الولاء أولًا للدولة ثم للقبيلة ويكون ذلك في إعطاء الفرصة لأبناء المنطقة المحلية في تولي المناصب العُليا فهم أولى وأعرف بأحوال مدينتهم، وسينمي فيهم روح المسؤولية الاجتماعية تجاه الدولة الواحدة، نحن بحاجة إلى نموذج جديد يقوم على بناء القدرة القاعدية للمجتمعات المحلية وتسهيل أطر التعاون المشترك السياسي والاقتصادي ما بين القبائل ،ومساعدة المجتمعات المحلية، في تنفيذ المشاريع في مجال البنية التحتية (الأصبحي: 56). فبتحسن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد سينعكس ذلك تدريجًا على ثقافة الشعب، لأن العائق الرئيس للجانب الثقافي كما يُرى الفقر والجهل وعندما يواجه المواطن البسيط معاناة شديدة في ظروفه المعيشية ينعكس عليه بثقافة سلبية ويتولد سخط مجتمعي، فالتدهور الاقتصادي والاجتماعي يترتب عليه قصور في مجال التنمية الثقافية والحضارية والعكس صحيح، أي كلما وقع تطور وازدهار اقتصادي وتنموي ينعكس ذلك مباشرة بالتمدن العمراني والحضاري ويزداد الرُقي في التعامل بين شرائح المجتمع (علي، 2009). ويُراعى الاهتمام في تربية النشئ وإبراء الثقافة المتحضرة وتوفير جميع الجوانب التعليمية في جميع مراحلها بأقل الرسوم والتكاليف، وتجتهد الدولة على نشر القيم والتسامح والتصالح بين شرائح المجتمع وتنمي روح المسؤولية الاجتماعية، وتعمل على محاربة العنف بجميع أشكاله والتطرف الفكري المتشدد والغلو الديني ويكون باستحداث مراكز ثقافية وتوعوية وتكون بإشراف الدولة، كما تقوم بدعم مراكز البحث العلمي وتلزمها بعمل دراسات علمية لمعالجة الظواهر الاجتماعية السلبية والخطيرة، كما تسهل الأمر لمنظمات المجتمع المدني في تعزيز دورها المجتمعي ونشر ثقافة الحريات السليمة ومفاهيم الديمقراطية والحكم الرشيد. وأن رسم خارطة الطريق من أجل حل جميع مشكلات الدولة اليمنية يقع في الأساس على الشعب اليمني نفسه، فلا مجال لانتظار حلول جاهزة من الخارج هذا أن أرادوا الخروج من عنق الزجاجة والوصول للبلد إلى بر الأمان.

الخاتمة:

في نهاية المطاف نستخلص من هذا الموضوع المتعلق في دور مجلس الأمن، وطريقته في معالجة الأزمة اليمنية جملة من النتائج والمقترحات أهمها:

أولًا: النتائج

1. منذ نشأة مجلس الأمن وهو مقيد بالاعتبارات السياسية، فلا يستطيع ممارسة مهامه بحرية مطلقة، بحسب ما أوكلت إليه من نصوص ميثاق الأمم المتحدة، فقراراته المنصبة للحفاظ على السلم والأمن الدولي مرهون إصدارها برضاء وتوافق المصالح الدولية لدول الأعضاء الدائمة العضوية في المجلس، ولأنه لا يوجد آلية واضحة في الميثاق لتطبيق قراراته ظلت هي أيضًا أسيرة المصالح الدولية.
2. تتجلى حقيقة الإرهاب في اليمن بالإرهاب السياسي المتقمص بمظهر ديني، والعمليات الإرهابية هي في حقيقتها تصفية حسابات بين أطراف النزاع، والقضاء علية مرهون بالاستقرار السياسي والتوافقي بين القوى السياسية.
3. أن الصراع الدائر في اليمن ما هو الا مسرح ميداني للصراع الإقليمي الدائر بين دول مجلس التعاون الخليجي ودولة إيران، كما تتجلى آفاق أبعاده لبُعد دولي بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وهذا هو سبب عجزه في تنفيذ قرارته الصادر تحت الفصل السابع.
4. من الاستعراض التام لدور مجلس الأمن وكيفية إدارته للأزمة اليمنية، نجد عجزه واضحًا حتى في تنفيذ قراره الصادر تحت الفصل السابع، ولم يستطع إلزام الطرف المعتدي في تنفيذ بنود القرار رقم (2216)،

والدول الدائمة العضوية هي السبب في عرقلة تنفيذ هذا القرار، واليمن لا يستطيع الوقوف لوحده في مجابهة تعسف مجلس الأمن؛ لذا على أعضاء دول المنظمات الإقليمية العربية والإسلامية التكاثف لمساندة اليمن والوقوف معها للضغط على مجلس الأمن لتنفيذ قراراته بشأن حل الأزمة اليمنية.

ثانيًا: التوصيات:

1. بعد انتهاء الحرب في اليمن، وجب الاستفادة من الأخطاء السابقة، وبناء جيش يقوم على أسس وطنية وليست قبلية، وبناء اقتصاد يقوم على حكومة تكنقراط همها الأول بناء وازدهار الدولة لا الفساد.
2. تطبيق مخرجات الحوار الوطني الشامل في معالجة جميع الجوانب العالقة، وذلك لتقديم حلولاً يتطلع إليها الشعب اليمني شمالًا وجنوبًا ليراها على أرض الواقع.
3. صياغة دستور عادل كمرحلة أولى إذا أرتا الشعب ذلك، وينظم فيه شكل الدولة إما الفيدرالي أو الكونفدرالي.
4. إقامة استفتاء شعبي، سواء في الجنوب أو الشمال ليقرر كل شعب مصيره، وما هو النظام السياسي الذي يليق به.

قائمة المراجع:

أولًا: الكتب القانونية:

1. ظاهري، محمد (2004م). **المجتمع والدولة (دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية في اليمن).** مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.
2. مصطفى، منى محمود (1991م). **التنظيم الدولي العالمي والإقليمي بين النظرية والممارسة**. المركز العربي للبحث والنشر.

ثانيًا: الدوريات:

1. الرياشي، سليمان (2016م). **اليمن، الوحدة كلغة الحرب، كلغة الاتصال**. المستقبل العربي، مجلد 17، عدد 186، آب.
2. العيساوي، مالك محسن (2014م). **الحروب بالوكالة إدارة الأزمة الدولية في الإستراتيجية الأمريكية**. ط1، العربي للنشر والتوزيع، مصر.
3. محمد، كنوش (2013م). **الشرعة، إشكالية التحولات السياسية في اليمن؛ الفرص والتحديات 1990-2012م**. مجلة المنار، المجلد 16، العدد 4.
4. منصور الراجحي (2016م). **الاقتصاد اليمني: تداعيات الحرب على الاختلالات البنيوية**. بحث علمي منشور في مركز الجزيرة للدراسات.
5. نافعة، حسن (2005م). **تأملات في طبيعة الأزمة الراهنة للأمن الجماعي**. ورقة علمية في مؤتمر علمي الأمن المشترك وبناء الثقة.
6. وجيز رأفت (1975م). **مستقبل الأمم المتحدة**. المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الحادي والثلاثون.

ثالثًا: الرسائل العلمية:

1. سايح نوال (2004م). دور منظمة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعــة الجزائــر.
2. شطيف خالد صالح علي (2009م). أثر الفقر على المشاركة السياسية في الجمهورية اليمنية 1995-2007م. **رسالة ماجستير غير منشورة**، أربد- الأردن، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية.

رابعًا: الكتب المترجمة:

1. فريدر يشإبيرت، اليمن (2020م). **سيناريوهات المستقبل، مؤسسة الألمانية**. مكتب اليمن 2010م.
2. كريستوفر بوتشيك (2010م). **اليمن على شفا الهاوية - الحرب في صعدة**. سلسلة أوراق كارنليغي، العدد 110.

خامسًا: الصحف والمواقع الإلكترونية:

1. بن حبتور (2010م) ناصر احمد. **تشخيص المشاكل الاجتماعية وحلها مدخل أساسي لحل المعضلة اليمنية**. صحيفة مأرب برس، 4/ مارس/ 2010م.
2. الجابري عبدالصمد (2016م). **الازمة اليمنية وموقف مجلس الأمن بعد مؤتمر الحوار الوطني**. صحيفة الغد، صادرة في 2016/3/27.
3. نافيز أحمد. **الأزمة اليمنية تهدد بحدوث انهيار اقتصادي عالمي جديد**. مقال علمي منشور في الموقع الإلكتروني: http://www.noonpost.net/content/557

سادسًا: المراجع الأجنبية

1. Noel, Yemen Divided (2011). **The Story of a Failed State in South** .Brehony, Arabia, (London) I.B.Tauris.
2. Carapico, Sheila (1998). **Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia**. Cambridge University press.
3. Philips, Sarah, Yemen (2008). **Democracy Experiment in Regional perspective: Patronage and Pluralized Authoritarian**, (London)، Palgrave Macmillan.